

Distr.: General
23 May 2000
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البندان ٧٤ و ٨٢ من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه نص بيان صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي في
١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. بمناسبة تصديق مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر المرفق).

أرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الخامسة
والخمسین للجمعية العامة في إطار البندين ٧٤ و ٨٢ من القائمة الأولية.

(توقيع) سرغاي لافروف
الممثل الدائم

* A/55/50.

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي

في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، أقر مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي القانون الاتحادي بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبذا تكون قد أُنجزت عملية التصديق على هذه الوثيقة البالغة الأهمية من جانب الفرع التشريعي للاتحاد الروسي.

إن تأييد الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي للتصديق على المعاهدة المذكورة لدليل آخر على الموقف المبدئي الذي ينتهجه بلدنا من أجل تعزيز الأمن الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

إن الصدى الذي أحرزته خطواتنا هذه في جميع أنحاء العالم إنما يدل على أن تصديق الاتحاد الروسي بوصفها دولة نووية، على المعاهدة يعتبر بادرة واضحة تدل على تأييد القيادة الروسية الجديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وبناء الثقة بين الشعوب. فالاتحاد الروسي، بتصديقه على المعاهدة، برهن مرة أخرى بشكل مقنع على التزامه بكلمته وتقيده بتنفيذ التزاماته في ميدان تخفيض الأسلحة ونزع السلاح.

وتؤكد وزارة خارجية الاتحاد الروسي ضرورة المحافظة على الاتفاقات التي سبق إبرامها في ميدان الحد من التسلح وعدم السماح بنقضها، إذ هي تشكل أساس الاستقرار الاستراتيجي في العالم. وفي هذا الصدد، نعرب عن اقتناعنا بأن بدء نفاذ المعاهدة المذكورة في أقرب وقت، وهي المعاهدة التي وضعت حداً فعالاً للتطوير النوعي للأسلحة النووية ومحاولات نشرها، إنما يحقق صالح البشرية برمتها. ولا يمكن أن تتحقق فعالية هذه المعاهدة إلا إذا بادرت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق عليها، وكذلك البلدان الأخرى التي يعتبر تصديقها عليها أمراً أساسياً لبدء نفاذها وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشرة من المعاهدة. لذا، فإننا نناشد البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن من أجل التحقيق العملي لأهداف المعاهدة وضمان الأمن والسلام في العالم.